

باردو في: 28 افريل 2025

واردات عدد
28 افريل 2025
مجلس نواب الشعب مكتب المصطفى المركزي

من النائب عزيز بن الأخضر
عضو مجلس نواب الشعب
ع / ط : السيد رئيس مجلس نواب الشعب
إلى السيد وزير الصحة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

الموضوع : حول الوضع الصحي الكارثي بمعتمدية مرقاق وتعهد حرمان الأهالي من حقهم في العلاج.

تحية طيبة.

في ظلّ الانهيار المتسارع للوضع الصحي بمعتمدية مرقاق، ووسط غياب أي مؤشرات لإرادة حقيقية في الإصلاح، نسجّل بكل أسف:

- غلق مستوصف مرقاق القديم منذ سنوات بدعوى "التداعي للسقوط"، في حين أن البناية لا تزال قائمة إلى اليوم، مما يطرح شبهات فساد وسوء تصرف خطير في تعطيل مرفق حيوي دون مبرر فعلي.
- مستوصف حي الكبوطي أصبح مهددا بالسقوط الفوري، وسط صمت مريب رغم الخطر الداهم على حياة المواطنين والعاملين.

مستوصف سيدي سالم مغلق مستوصف حي سلام مغلق مستوصف برج السوق بدون إطار طبي.

مستوصف: الوسيط ، جبل الرصاص ، الزاوية، فرش العنابي بنية تحتية مهترئة
- فقدان شبه تام للأدوية الأساسية بسبب اعتماد الوزارة على قاعدة بيانات قديمة (40 ألف ساكن) رغم أن العدد الحقيقي يفوق 70 ألف ساكن، مع استمرار تسيير البيانات بطريقة يدوية بدائية بدل رقمنة القطاع وتحديث المعطيات.

- انعدام خدمات الطب الاستعجالي، مما يجبر المواطنين على التنقل لأكثر من 40 كلم نحو مستشفى الياسمينات، مع ما يعنيه ذلك من تهديد مباشر لأرواحهم.

- نقص قاذح في الإطار الطبي والشبه الطبي، مما يضاعف معاناة العاملين في ظروف عمل مهينة، داخل مؤسسات صحية متهترئة تفتقد إلى أبسط مقومات الكرامة، ورغم ذلك، يواصل هؤلاء الإطارات أداء واجبهم بجهود مضاعفة وتفاني يستحق منا كل الشكر والتقدير، وهم أيضا ضحايا لهذا الوضع البائس. بناءً على هذه الحقائق الخطيرة، أطرح على سيادتكم الأسئلة التالية:

1. لماذا تم غلق مستوصف مرناق القديم رغم عدم وجود خطر فعلي على المبنى؟ ومن يتحمل مسؤولية تعطيل هذا المرفق؟

2. متى سيتم التدخل العاجل لإنقاذ مستوصف حي الكبوطي قبل وقوع كارثة؟

3. لماذا لم يتم تحيين قاعدة بيانات السكان ولا تعميم منظومة رقمية عصرية لضمان توزيع عادل للموارد الصحية؟

4. ما هي خطتكم العاجلة لدعم معتمدية مرناق بالموارد البشرية الطبية والشبه الطبية الكافية؟

كما أطلبكم ببرمجة زيارة ميدانية عاجلة بإشرافكم الشخصي إلى معتمدية مرناق للوقوف مباشرة على حجم الكارثة، بعيدا عن التقارير المكتبية المغلوطة أو المنمقة. أحمل وزارة الصحة كامل المسؤولية عن تداعيات هذا الوضع الكارثي، وأؤكد عزمي على استعمال كافة الوسائل الرقابية والدستورية من أجل إنقاذ حق أهالي مرناق في الصحة والكرامة. وتفضلوا، سيدي الوزير، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

عضو مجلس نواب الشعب

عزيز بن الأخضر

